Contents list available at: https://journals.ekb.eg/
Sohag Journal of junior Scientific Researchers
journal homepage: https://sjyr.journals.ekb.eg/
ISSN 2735-5543

مقال

أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة "دراسة نظرية"

نادر فواز*، هند البنداري

قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، الغربية31521، مصر
*المؤلف المختص: naderaba@yahoo.com

ملخص البحث

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد المصري وشدة احتياجها للدعم والمساندة في ظل جائحة كورونا COVID 19، حيث إن العالم يعيش أزمة طاحنة لم يشهد مثلها منذ زمن بعيد بما فيها الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، ومن المتوقع أن تتعدد تداعيات جائحة كورونا COVID 19 على المشروعات في مصر بصفة خاصة لضعفها وضعف قدرتها على المقاومة وتزداد قوتها باستمرار الجائحة في مصر والعالم حيث تؤدى هذه التداعيات بضعف الإمدادات وانخفاض حجم الإنتاج والمبيعات وحدوث الارتباك والتعثر المالي وفقد قوة العمل وقد تمتد إلى الإفلاس والإغلاق الكامل، وقد توصلت النتائج إلى أن الوباء كان له تأثير سلبي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لأن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد محركا رئيسيا للاقتصاد والتي تعزز نمو الاقتصاد وتساعد في التنمية، حيث قامت كل من الحكومة والقطاعات المصرفية والمالية وجهات التمويل المتناهي الصغر بمساعدة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة على العمل على تخطى الأزمة.

الكلمات الرئيسية: فيروس كورونا، المشروعات المتوسطة الصغيرة، الاستمرارية.

بيانات المقال
الاستشهاد المرجعي: نادر فواز، هند البنداري (2023). أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة "دراسة نظرية"، *مجلة سوهاج لشباب الباحثين*، مجلد **3** (*4*)، 257 - 271.

تاريخ استلام البحث: 2023/01/10
تاريخ قبول ا لبحث: 2023/02/23
تاريخ نشر البحث:2023/03/02

https://doi.org/ 10.21608/sjyr.2023.293101

Publisher's Note: *SJYR* stays neutral regarding jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations.

1. المقدمة

لقد تسببت أزمة كورونا في التأثير على الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث تم ظهور أول حالة بمصر في 14 فبراير، 2020 م، الأمر الذي أدى بدوره إلى قيام الجهات الحكومية ووزارات الصحة بمتابعة الحالات التي بدأت تظهر بأعداد كبيرة جِدًّا، مما أدى إلى تأثير سلبي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث عانت ثلاثة أرباع الشركات من تراجع في عملياتها، بينما توقفت حوالي 9% من العمل، وشعرت الشركات الكبرى وقطاع التصنيع بالضربة الأشد، كما أوضحت النتائج ما يلي أن عدد العمال الذين توظفهم الشركات الصغيرة والمتوسطة شهد انخفاضًا بنسبة 15 % بعد الجائحة، وهو ما يعادل 1.7 مليون، معظمها وظائف دائمة بدوام كامل، خاصة بين الشركات متناهية الصغر والصغيرة، كما أظهر المسح أن المؤسسات الصغيرة هي الأكثر تضررًا من انخفاض المبيعات وانخفاض الطلبات، والأكثر تضررًا من الزيادة في التكاليف بسبب ارتفاع أسعار الطاقة [1]. وإن قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يُعد محركًا رَئِيسِيًّا للاقتصاد، وهو أحد المجالات الأسرع نُمُوًّا التي تعزز النمو الاقتصادي، وتساعد في التنمية الإقليمية، وتلعب تلك المشروعات دورًا مُهِمًّا في خلق فرص العمل في السوق، وهي من أهم العوامل التي تركز عليها الحكومة للمساعدة في تعزيز اقتصادها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة [2]. إن الدولة اتخذت العديد من المبادرات والإجراءات التحفيزية للتخفيف من آثار جائحة كورونا على قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وأن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة شارك في تنفيذ مسح قومي لقياس آثار الجائحة على قطاع المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتحت رعاية وزارة التخطيط،

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة [3]. ومن هذا المنطلق أحس الباحث بمشكلة الدراسة وبضرورة مترادفات الحاجة إلى إلى قياس مدى تأثير جائحة كورونا على استمرارية المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر.

1.1. مشكلة الدراسة

واصلت جائحة فيروس كورونا إلحاق خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم، وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام، والإغلاق واسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس، وبالتالي تكشف الأزمة الصحية عن انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي، فنتيجة لهذه الجائحة شهد الاقتصاد العالمي انكماشًا حادًا بواقع 3% في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008- 2009 Imf، 2020.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل، وإدرار الدخل والابتكار والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية [4]، ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي في ظل جائحة كورونا قد أثر بشكل سلبي على هذه المشاريع حيث بدأ بعض منها يئن تحت وطأة أعباء ثقيلة منذ بداية أزمة كورونا، لدرجة أن استمرار جانب منها والتنبؤ بالأزمات بات مثار تساؤل، وتمثل هذه طبيعة مشكلة الدراسة التي يهدف الباحث إلى بحثها ومعالجتها، وذلك من خلال إلقاء الضوء على واقع المشاريع المتوسطة والصغيرة واستمراريتها في ظل جائحة كورونا.

1.2. أسئلة الدراسة

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير تفشي Covid-19 سلبًا على أداء المشروعات المتوسطة والصغيرة SMEs؟

هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير تفشي 19-سلبًا على استدامة المشروعات المتوسطة والصغيرة SMEs؟

هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير تفشي Covid-19 سلبًا على سيولة المشروعات المتوسطة والصغيرة SMEs؟

1.3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي

التعرف على المشروعات الصغيرة والحرفية ودورها الاقتصادي في مصر.

التعرف على أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة والحرفية.

التعرف على دور الحكومة في خطط استراتيجية لمساعدة المشروعات الصغيرة.

الوقوف على دور البنك المركزي في مواجهة هذه الأزمة.

الوقوف على دور هيئة الرقابة المالية في مواجهة هذه الأزمة.

دور حضانات الأعمال.

1.4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة العلمية والعملية في النقاط التالية

تنبع اهمية الدراسة العلمية من حداثة موضوعها المتمثل في معرفة أثر تفشي جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة كيفية استجابة الهيئات الدولية والجهات الحكومية والمصرفية والبنك المركزي لآثار تفشى جائحة كورونا على المشروعات المتوسطة وعلى استمراريتها.

كما تنبع أهمية الدراسة العملية في تحليل ومناقشة أهم التغيرات التي ستنسحب على تقدير وتقييم استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثرها الحالي والمستقبلي، وكيفية التنبؤ بتلك النتائج والتأكد من صحتها.

2. طرق العمل

2.1. منهج الدراسة

إن اختيار المنهج العلمي في البحث لا يقل أهميه عن اختيار موضوع البحث؛ لأن منهج البحث عبارة عن الطريق الذي سوف يسلكه الباحث في البحث، وفي الغالب تتحدد المناهج البحثية السائدة في عدة مناهج هي الوصفي, والاستنباطي والاستقرائي والإيجابي، فقد هيمنت الأساليب الإحصائية من خلال هذه المناهج البحثية السائدة على البحوث المنشورة في الدوريات العربية للمحاسبة عن طريق صياغة الفروض، ومن ثم اختبارها معتقدة أن واقع الظواهر المحاسبية موجودة بعيدا عن الباحث، وقد أشارت أيضًا العديد من المؤلفات الصادرة في نظرية المحاسبة إلى استخدام هذه المناهج فقط في صياغة النظرية المحاسبية, فهي في ذلك تتفق مع هذا الطرح السائد إلى حد كبير عند تحديدها لمناهج البحث العلمي في نظرية المحاسبة [5]. ومن هذا المنطلق يتم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء وتحليل عن طريق مراجعة الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت المتغيرات الخاصة بالدراسة والموضوعات المتعلقة بها بهدف التأصيل النظري لموضوع الدراسة

واشتقاق فروض البحث، كما يتم استخدام المنهج الاستنباطي لبناء الاطار النظري للدراسة، وذلك من خلال الاستقراء والتحليل عن طريق مراجعة الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت المتغيرات الخاصة بالدراسة والموضوعات المتعلقة بها بهدف التأصيل النظري لموضوع الدراسة، واشتقاق فروض البحث، المنهج الاستقرائي استخدم الباحث المنهج الاستقرائي عند إجراء الدراسة الميدانية لاختبار الفروض التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية، لتحديد ما إذا كان من الممكن قبول فروض الدراسة أو رفضها.

2.2. حدود الدراسة وأدواتها

تتمثل حدود الدراسة في الفترة من 2017م وحتى2022م، وبناء على ما تقدم، يصبح التساؤل الأساسي الذي تدور حوله الدراسة هو ماهية واقع أثر أزمة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي لعبته الدولة والأجهزة المعنية، والجهات المصرفية وجهات التمويل المتناهي الصغر في دعم المشروعات الصغيرة في ظل جائحة كورونا

2.3. مصادر بيانات الدراسة

يتم جمع بيانات الدراسة كالآتي

من خلال الكتب والرسائل والمجلات العلمية والمؤتمرات العلمية والتقارير الدورية والشبكة العنكبوتية

2.4. متغيرات الدراسة

تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغيرين

متغير مستقل: ويتمثل في أثر جائحة كورونا.

ومتغير تابع: ويتمثل في المشروعات المتوسطة والصغيرة، والدور الذي تلعبه الجهات المصرفية والبنوك والجمعيات في مواجهة هذه الجائحة.

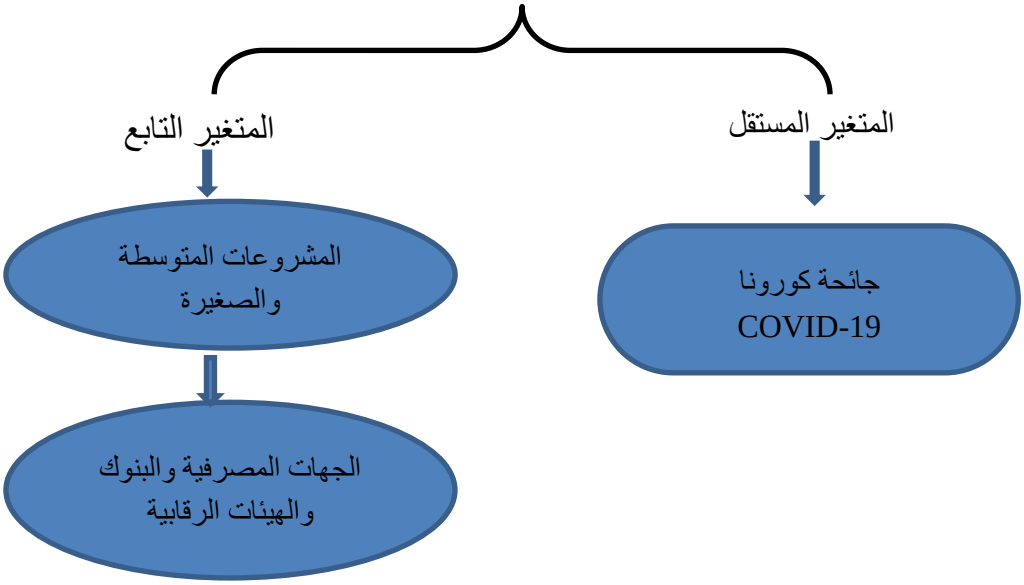

شكل رقم 1. نموذج يوضح متغيرات البحث (من إعداد الباحث)

2.5. إجراءات البحث

انطلاقًا من مشكلة البحث وتحقيقًا لهدفه جاءت إجراءات الدراسة على النحو التالي

الخطوة الأولى، تقديم الإطار العام للدراسة من خلال مقدمة الدراسة، والمشكلة، والتساؤلات، والأهداف، والأهمية، والمنهج، وحدود الدراسة وأداته، وإجراءات السير فيها.

الخطوة الثانية، تقديم الإطار النظري للدراسة الذي يركز على الدراسات السابقة؛ وقد تضمن على ما يأتي الدراسات السابقة باللغة العربية، الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية.

الخطوة الثالثة، المشروعات الصغيرة ودورها الاقتصادي في مصر وقد تتضمن على ماهية المشروعات الصغيرة، ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، وحضانات الأعمال تعريفها وأنواعها والأدوار التي تقوم بها حضانات الأعمال.

الخطوة الرابعة، أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة، وتتضمن، جائحة كورونا واستمرارية المشروعات الصغيرة، والنتائج المترتبة على أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة.

الخطوة الخامسة، دور البنك المركزي والجهات الحكومية ومؤسسات التمويل في مواجهة هذه الأزمة، وتتضمن دور البنك المركزي والجهات الحكومية في مواجهة هذه الأزمة، والدور الذي لعبته مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مواجهة هذه الأزمة.

الخطوة السادسة، عرض توصيات الدراسة المقترحة، وانتهت الدراسة بقائمة المراجع المستخدمة في الدراسة.

2.6. الإطار النظري للبحث

نتناول في هذا الجزء من البحث على الدراسات السابقة ونتائجها والمشروعات المتوسطة والصغيرة ودورها الاقتصادي وأثر جائحة كورونا واستمرارية المشروعات المتوسطة والصغيرة وأخيرًا دور البنك المركزي والجهات الحكومية ومؤسسات التمويل والجهات والهيئات الرقابية.

تستهدف الدراسة في هذا المبحث استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت أسعار التحويل المحايدة، وتم تحليل المحتوى للدراسات السابقة بالاعتماد على طريقة تحليل المحتوي content analysis CA يشير مصطلح التحليل Analysts إلى عملية استهداف متابعة التطبيقات المحاسبية الفعلية بالمنشآت، ومحتويات البحوث المحاسبية المنشورة عن طريق فصل عناصر الظواهر المحاسبية ومحتويات البحوث المحاسبية عن بعضها، ومعرفة الخصائص التي تمتاز بها هذه العناصر، فضلًا عن معرفة طبيعة العلاقات التي تربط بينها، كما بشير مصطلح المضمون content إلى كل ما يقوله المحاسبون والمراجعون من عبارات شفهية أو مكتوبة من خلال ما يرمزون إليه أو ما يتم تطبيقه عَمَلِيًّا، والمعلومات والاستنتاجات التي يخرجون بها، فطريقة تحليل المحتوى content analysis CA من أفضل الطرق التي تستخدم في حالة تعذر الباحث بالمبعوثين أو اتصال الباحث بباحثين آخرين بصورة مباشرة للتعرف على اتجاهاتهم وأفكارهم، وهذه الطريقة تؤدي دورًا مهمًا في عملية البحث العلمي للتعرف على الاتجاهات والآراء المنشورة في الأبحاث العلمية [5].

وقد أكد winpondorft نقلًا عن [6] أن تحليل المحتوى content analysis CA هو طريقة بحثية لصنع استنتاجات قوية من النصوص، وعند الرجوع للدراسات المحاسبية نجد أن طريقة تحليل المحتوى CA من أكثر الطرق استخدامًا؛ لتحليل المعلومات الاقتصادية والمحاسبية كما أكد Steenkamp& Northcott نقلًا عن [6] أنه يتم استخدامه في البحوث المحاسبية للكشف عن رؤى جديدة في الممارسات المحاسبية.

كما عدد [5] المجالات التي تستخدم فيها طريقة تحليل المحتوي content analysis CA وهي

الكشف عن اتجاهات المحاسبين والمراجعين تجاه موضوعات محاسبية مختلفة.

المقارنة بين البحوث المحاسبية المنشورة من حيث موضوعها واتجاهاتها وأهدافها.

التعرف على الوضع النفسي والاجتماعي للعاملين في الأوضاع الطارئة والاعتيادية من خلال تحليل آرائهم، وعلى سبيل المثال آراؤهم عند وضع الموازنات وصياغة المعايير.

تحليل المضمون لتقارير المراجعين وتقارير لجان المراجعة وتقارير مجلس الإدارة.

تحليل المضمون للدراسات السابقة للبحوث المحاسبية.

كما أكد Murali raj نقلًا عن [6] أنه من خلال طريقة تحليل المحتوى، يمكن إظهار محتوى الدراسات السابقة بطريقة ممنهجة تعمل على إعطاء وصف موضوعي منظم ومنسق للمضمون الظاهر للموضوع ما في المحاسبة، لذلك يستهدف الباحث استخدامه في تحليل الدراسات السابقة؛ لاستخراج عنوان وهدف الدراسة.

النتائج التي توصلت لها الدراسة

الفجوة البحثية: من دراسة الباحث والدراسات السابقة التي تم الرجوع اليها وتم تقسيم الفجوة العلمية الى

فجوة تحليلية: باستخدام أداة تحليلية جديدة ومختلفة عن الأدوات المستخدمة سابقًا.

فجوة معرفية: إضافة معرفة جديدة غير مسبوقة على موضوع جديد أوسبقت دراسته.

فجوة زمانية: بدراسة موضوع ذي أهمية سبقت دراسته من مدة طويلة من الزمن تجعل إعادة بحثه ضرورية.

فجوة مكانية: بدراسة موضوع له أهمية سبق بحثه، ولكن في مكان آخر أو بيئة مختلفة.

فجوة تطبيقية: من خلال تطبيق نموذج أو استراتيجية على بحث سابق، وتوظيفه تطبيقيا.

فجوة مفهومية: تتعلق بتوظيف مفاهيم مختلفة لم يوظفها أحد من قبل.

فجوة منهجية: باستخدام أداة منهجية مختلفة أو تطبيقة على عينة لم يسبق تطبيقها على البحث نفسه.

فجوة نظرية: بإضافة إطار نظري لم يسبق ربطة بالبحث نفسه، ويؤدي إلى نتائج جديدة.

ويتم تقسيم الدراسات السابقة إلى أربع مجموعات وهي

المجموعة الأولى: دراسات اهتمت بالمشروعات الصغيرة ودورها الاقتصادي في مصر.

المجموعة الثانية: دراسات اهتمت بأثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة.

المجموعة الثالثة: دراسات اهتمت بدور البنك المركزي والجهات الحكومية ومؤسسات التمويل في مواجهة هذه الأزمة.

2.7. الدراسات السابقة

دراسات اهتمت بالمشروعات الصغيرة ودورها الاقتصادي في مصر والعالم.

دراسة [20] المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة، وتوضح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة، وتحقق التنمية الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف البحث.

النتائج، يمثل قطاع المشروعات الصغيرة فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة المقبلة، مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية كبيرة، خاصة وأنه يشكل نحو80% من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبه 82 % من حجم الإجمالي للعمالة.

دراسة [7] دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. وهدفت الدراسة للبحث في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث تعريفها، وخصائصها، ودورها في التنميه الاقتصادية بشكل عام.

النتائج، تساهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية نظرًا لكونها مصدرًا لتشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر.

تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة في مصر بشكل كبير، الأمر الذي جعل منها مصدرًا مهمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر.

دراسات اهتمت بأثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة.

دراسة [22] وكانت بعنوان "تأثير covid-19 على الاقتصاد المصري - القطاعات الاقتصادية والوظائف والأسر" حيث هدفت الدراسة إلى وضع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر قبل ظهور وباء كورونا، من حيث معدل النمو الاقتصادي والقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي البطالة و سوق العمل، كما اتبعت الدراسة منهج التحليل الفعلي لتلك المؤشرات بالإضافة إلى التوقع بما ستكون عليه في نهاية عام ظهور وباء كورونا2020 م، وتوصلت نتائج الدراسة إلى استمرار التراجع النسبي لمؤشرات النمو الاقتصادي و التشغيل في حالة تفشي الوباء، و عدم ظهور لقاح له مؤكد على أن أثر الاقتصاد المصري بهذا الوباء سيكون أخف حدة من غيرها من الاقتصاد النامية والناشئة.

دراسة [4] بعنوان "واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارئ جائحة كورونا، دراسة تطبيقية على محافظة بيت لحم" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة في ظل جائحة كورونا وأهم المشاكل والمعوقات التي واجهتها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على المشروعات الصغيرة بصورة كبيرة جدًا مما أدت إلى إثارة قلق لدى المجتمع، الأمر الذي أدى الباحث بدوره لرفع توصيات بضرورة عمل الحكومة على وضع خطة استراتيجية لمساعدة المشاريع الصغيرة.

دراسات اهتمت بدور البنك المركزي والجهات الحكومية ومؤسسات التمويل في مواجهة هذه الأزمة

دراسة [21] تداعيات كورونا على العوائد المصرية بالنقد الأجنبي. هدفت الدراسة إلى بحث مدى تأثر مصادر النقد الأجنبي في مصر بأزمة كورونا، وتحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على مصادر النقد الأجنبي في مصر نتيجة وباء كورونا، وخاصة عوائد قطاع السياحة والتصدير والمشروعات واستمرار الدور الذي يقوم به البنك المركزي.

2.8. التعقيب على الدراسات السابقة

يرى الباحث أنه من خلال استعراض عينة من الدراسات السابقة، وجد أن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت أثر وباء كورونا على المشروعات الصغيرة وقدرتها على الاستمرارية، وتتضح الفجوة البحثية في هذا الموضوع، فقد ركزت الدراسات بشكل كبير على مؤشرات محددة من مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي، ولكن لم تتعرض أي دراسة سابقة إلى مجمل التأثيرات على معظم التغيرات الاقتصادية لمصر، وهو ما سيتم في تلك الدراسة.

كما أن تلك الدراسات تقف معظمها عند بيانات منتصف عام 2020، في وسط حالة عدم اليقين بشأن استمرار الوباء من عدمه، أما هذه الدراسة فسوف تتناول بشكل أشمل لما لأثر الجائحة على المشروعات ومدى قدرة المشروعات الصغيرة على الاستمرار، والدور الذي لعبته الدولة والجهات المصرفية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر في ظل هذه الجائحة وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن نهاية عام 2021 من المؤسسات والجهات والوزارات المعنية في مصر، وذلك نظرًا لعدم تقديم إطار متكامل في ظل التطورات والتغيرات الحديثة التي تشهدها بيئة المشروعات المتناهية الصغر في مصر، وبالتالي نصل إلى عدة تساؤلات نقوم بطرحها

هل يؤثرCovid-19 سلبًا على أداء الشركات المتوسطة والصغيرة SMEs؟

هل يؤثرCovid-19 سلبًا على استدامة الشركات المتوسطة والصغيرة SMEs؟

هل يؤثرCovid-19 سلبًا على سيولة الشركات المتوسطة والصغيرة SMEs؟

تعريف المشروعات الصغيرة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، حيث يبلغ عددها بما فيها المشروعات متناهية الصغر أكثر من 2,5 مليون مشروع، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملًا نحو 98% من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، وتستوعب حوالي 75% من العمالة بهذا القطاع، وتساهم بنحو80% من الناتج المحلى الإجمالي، وبما لا يقل عن80% من إجمالي القيمة المضافة ،وتغطى نحو 90% من التكوين الرأسمالي وتساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي، بينما تساهم المشروعات المتوسطة بنحو 46%، والمشروعات الكبيرة بنحو41% من قيمة هذا الإنتاج، إلا أنه ورغم الحقائق السابقة فإن نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من إجمالي الصادرات المصرية لا تتجاوز4% فقط، مقارنة بنحو60% في الصين، و6% في تايوان، و70%في هونج كونج و43% في كوريا وفق المسئول عن البحوث الاقتصادية بوازرة التجارة والصناعة في مصر[6].

فبالتالي تشكل المشروعات الصغيرة العصب الرئيس لاقتصاد أية دولة، سواء متقدمة أو نامية، حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلًا على أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيًا، لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمال نصف الماهرة وغير الماهرة وتعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، كذلك انخفاض نسبة المخاطرة فيها، كذلك تسهم هذه المشروعات في تحسين الإنتاجية وتوليد زيادة الدخل [7]. لقد بذلت جهودًا كبيرة لتعريف المشروع الصغير، حيث يتبين أن المعايير المستخدمة؛ لتمييز المشاريع الصغيرة عن المشاريع المتوسطة والكبيرة قد تختلف من بلد لآخر، إذ أن كثيرًا من المؤسسات قد تبدو كبيرة أو صغيرة نسبيًا تبعًا لاختلاف المعيار المستخدم، ومن أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة ما يلي معيار عدد العاملين، معيار حجم رأس المال المستثمر، معيار الإيرادات، معيار القيمة المضافة، درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي [8]. وقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها، وقدراتها وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغتها.

فالمشروع الذي يعتبر صغيرًا في الولايات المتحدة أو اليابان، قد يعتبر مشروعًا كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل وإنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو [9]. وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" UNIDO" المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل الاستراتيجية والقصيرة الأجل التكتيكية كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملًا.

ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10الى50 عاملًا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 الى100 عاملًا بالمشروعات المتوسطة [2]. في حين عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعًا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض الآخر يستأجر عمالًا وحرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت. أما إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها " المشروعات التي لا يفوق بها عدد العمال عن 500عامل والتي تتعدى مبيعاتها السنوية (20) مليون دولار"[10] كما عرفت لجنة التنمية الاقتصادية المشروع الاقتصادي الصغير بأنه المشروع الذي يتميز بخاصتين من الخصائص الخمسة التالية

يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.

يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.

يكون محليًا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.

له حجم صغير نسبيًا من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي اليها.

يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل راس المال من أجل نموه.

ونظرًا لأن المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم، تؤدي دورًا مهمًا اجتماعيًا أو اقتصاديًا في جميع المؤسسات في الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل 99% من المؤسسات وتوفر حوالي 65 مليون فرصة عمل، فقد أوصت المفوضية الأوروبية بأن يكون تعريف المشروعات الصغيرة وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم 1. يوضح تصنيف المفوضية الأوروبية للمشروعات الصغيرة [11]. لقد وضعت العديد من الدول العربية والأجنبية حدودًا معينة متعلقة بعدد العمال وحجم رأس المال في التميز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة.

فئة المشروعات	عدد الموظفين	دوران رأس المال	مجموع الميزانية العمومية
متوسطة الحجم	أقل من 250	1 إلى 50 مليون يورو	1 إلى 43 مليون يورو
الصغيرة	أقل من 50	1 إلى 10 مليون يورو	1 إلى 10 مليون يورو

1 إلى 2 مليون يورو	1 إلى 2 مليون يورو	أقل من 10	متناهية الصغر

وأخبرا نجد أن هناك صعوبات كبيرة تمنع وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه جميع الأطراف؛ وذلك بسبب عوامل كثيرة منها ما هو اقتصادي أو سياسي، ولكن يمكننا تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة عامة بأنها التي تتكون من حد أدنى وحد أقصى من المقومات الاقتصادية المتمثلة في عدد العمال الذين يعملون بالمشروع، وأيضا حجم رأس المال قيمة أصول المشروع، بحيث إذا تجاوزت هذا الحد دخلت في عباءة الشركات الكبيرة، وتختلف تلك الحدود من دولة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر، وفي مصر يرى جهاز الحرفيين "أن المشروع يعتبر صغيرا إذا عمل به أقل من عشرة أفراد" في حين ترى وزارة التخطيط في تعريفها للمشروع الصغير أنه " المشروع الذي يعمل به أقل من ٥٠ فردًا "، وهكذا يتضح عدم وجود مقياس محدد لعدد العاملين في المشروع الصغير ومتناهي الصغر[11] .

2.9. أهمية المشروعات الصغيرة

تلقى الصناعات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا في مختلف دول العالم إلا أن منطلق هذا الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنها الركيزة الأساسية للمؤسسات الكبرى، لتمتعها بروابط أمامية وخلفية قوية مع المؤسسات الكبرى، أما الدول النامية فكان اهتمامها بها منطلقًا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الدولة في الاستثمار وضعف قدرتها على بناء مؤسسات كبيرة مما أدى إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضعف قدرة الدولة على تغطية الطلب المتزايد على الشغل في سوق العمل [12] .

كما تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تقدمه من مساهمتها في الناتج المحلى، والمساهمة الفعالة في التصدير وزيادة قدرة الابتكار، واستقطاب العمالة، لذا ازداد اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بها مما أدى إلى انتشارها وزيادة عددها [13].

تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول النامية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة والواردة بصورة متكررة في معظم الكتابات الاقتصادية [14].

فيما يلي، تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنونًا إنتاجية بسيطة نسبيًا تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة، دون تكبد تكاليف رأس مالية عالية.

ميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي، مما بساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلعًا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود.

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما في الاقتصاد الوطني وخاصة على مستوى مساهمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تستوعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأيدي العاملة، خاصة الخريجين الجامعيين وتمثل المشروعات فرصة للفقراء وذوي الدخل المتدني للاستفادة من توفير مصدر دخل جديد لهم، فتغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي [15]

2.10 أنواع المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المشروعات الصناعية، صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية.

المشروعات التجارية، تجارة الجملة والتجزئة الوكلاء والسماسرة.

المجالات الخدمية، المكاتب الخدماتية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين والخدمات الفندقية والخدمات الشخصية.

المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية وهي مشاريع بحاجة إلى مزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية.

الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات الهندسية، التجارية، الصناعية [17].

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في دعم المؤسسات الكبيرة، من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتنا، وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غبر المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة، وقد تشكل نواة لها فيما بعد [18].

تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة [19].

2.10. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، باعتبارها تشكل الغالبية العظمى من المنشئات الصناعية، حيث إن لها دور كبير في الاقتصاد المصري نظرًا للدخل الذي تقدمة في الدخل القومي حيث أثبتت ذلك معظم التجارب والدراسات التي ظهرت في بعض المجتمعات فمن المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية بوجه عام، وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتشكل ما يزيد على نسبة

90% من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم بنسبة ما بين 60,50 % من الاستخدام وتسهم المشروعات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين 80,40 % من الاستخدام في هذا القطاع. وفي البلدان الأقل نموًا، وهي بؤرة اهتمام، وتزداد أهمية دور تلك المشروعات على اعتبار أنها تمثل الأفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة.

وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي حيث بدأت المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال، لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجمًا وأكثر كفاءة، كما أن هذه المشروعات قادرة على أن تساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية، والتي تعد مصر منها.

لا شك أن العديد من المزايا التي تتميز بها المشروعات الصغيرة تعطيها في نفس الوقت القدرة على لعب دور مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية، والذي يتمثل بالنقاط التالية

نظرًا لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل خاص، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر.

تساهم المشروعات الصغيرة بنشر الصناعات جغرافيا وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي.

حيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة، فإنها تلعب دورًا إيجابيًا في إعادة توزيع الدخول سواء من حيث الوظيفة، أي نسبة الأجور إلى الأرباح أو من حيث الجاب الإقليمي، ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخول؛ لها فإن توسع وانتشار الصناعات الصغيرة يساعد على تخليق عدم التوازن في توزيع الدخول إضافة إلى تقليل تمركز المشروعات وزحف الريف إلى المدن.

وبما أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فيها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من الزراعة وقطاع النقل وغيرها.

كما أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، والمشروعات الصغيرة تساهم أيضًا في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يساهم أيضًا في خلق طبقة من المنظمين التي تفتقد اليها معظم البلدان، وتساهم المشروعات الصغيرة من خلال توليد الدخول في تشجيع إليها معظم البلدان النامية المدخرات التي يمكن أن توجه نحو الاستثمارات الإنتاجية.

وبسبب ارتفاع مستوى الإنتاجية في المشروعات الصغيرة، فإنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً من خلال علاقات الروابط والتشابك مع نفسها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

حضانات الأعمال

تلعب المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة دورًا رئيسًا في دفع عجلة التنمية، وتنفق معظم هذه المشروعات مبالغ طائلة، وتواجه هذه المشروعات صعوبات كبيرة نظرًا لعدم امتلاكها الموارد المالية، ومن هنا نشأت فكرة حضانات الأعمال [5].

تعريفها، هي موقع مادي يوفر مجموعة محددة من الخدمات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد تشمل الأماكن التي تحتاجها لبدء نشاطها، بشروط تأجير منخفضة.

وكذلك توفر التمويل المادي والتكنولوجي لهذه المشروعات مثل التسويق والتسهيلات القانونية والمالية والموارد البشرية، وهي مؤسسة تنموية لا تسعى إلى الربح بل إلى دعم المبادرات الفكرية والتكنولوجية، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع المشاريع من خلالها الحصول على الخدمات والإجراءات الداعمة؛ لتصبح قادره على الاعتماد على نفسها.

الخدمات التي تقدمها حضانات الأعمال

تقديم المساعدات والمشورة في مجال تنظيم التنظيم والإدارة.

التعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المنشآت.

الكشف عن فرص الأعمال والخدمات التكنولوجية.

تقديم وتوفير فرص التأجير المرن للآلات والمعدات.

2.11. أنواع حضانات الأعمال

حاضنات حكومية، تمول من قبل الحكومة ولا تهدف الى الربح وتهدف إلى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية ويشكل هذا النوع ما لا يقل عن 75 % من اجمالى الحاضنات العاملة.

حاضنات القطاع الخاص، وهي حاضنات استثمارية ربحية يتولى تمويلها جهات خاصة تهدف إلى استثمار الأموال، ونقل وتطوير التكنولوجيا.

حاضنات مختلطة، يشترك في تمويلها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ويكون تمويل إنشاء الحاضنات من قبل الحكومة بينما يوفر القطاع الخاص الاستثمارات والخبرات.

حضانات الأعمال العامة غير التكنولوجية، وهي تلك الحاضنة التي تعنى بتطوير المشروعات الصغيرة المختلفة والمتنوعة، وتخدم هذه الحضانات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار.

الحاضنات التكنولوجية.

الأدوار التي تقوم بها حضانات الأعمال

المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة.

استشارات فنية تساعد في توصيف المنتج الذي ينوي تصنيعه توصيفًا مناسبًا وفق المعايير والمواصفات المحلية وربما الدولية

استشارات قانونية لتأسيس شركته وتسجيلها رسميًا لدى الجهات والدوائر المختصة، وربما المساعدة في الحصول على براءة اختراع الملكية الفكرية.

استشارات إدارية تتعلق ببنية الشركة الناشئة وإجراءاتها الإدارية.

استشارات مالية تساعد على تنظيم حسابات المشروع.

الاستفادة من صلات الحاضنة مع اتحاد الحاضنات في عدد من الدول السباقة في هذا المجال، في مساعدة القاطنين فيها في الحصول على معلومات علمية وفنية وصناعية ودعم فني من تلك الحاضنات وحسب الحاجة.

مساعدات بالاتصال بالمؤسسات المالية المصارف وغيرها مع تقديم توصيات حول نجاح المشاريع المقترحة.

المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع بين المحتضن والجهات العلمية الجامعات والمعاهد ومخابر الأبحاث

المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع بين المحتضن والورشات الفنية في الأسواق والشركات الصناعية التي تساعده على تنفيذ منتجه أو تصنيع نماذج منه أو حتى تبنيه وتصنيعه بالكامل.

إقامة دورات تأهيل فنية وإدارية مكثفة للشركات المحتضنة بمساعدة خبراء أجانب ذات العلاقة بنجاح المشروع صاحب العلاقة

مساعدة المقيم في الحاضنة على سير السوق المحلية وربما الخارجية لتسويق منتجاته، ومساعدته في تأمين المواد الأولية اللازمة والمشاركة في المعارض المحلية وربما الدولية لعرض منتجاته [5].

أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة.

في نهاية عام 2019، صُدم العالم بفيروس غير معروف من مدينة وهان، الصين، تسمية هذا الفيروس أخيرًا باسم COVID-19، وتم تصنيفه رسميًا على أنه جائحة من قبل منظمة الصحة العالمية بسبب انتشاره في جميع أنحاء العالم وأدى إلى95 ألف حالة وفاة حول العالم [21]. ولمحاولة تفادي تلك المخاطر الصحية، قامت معظم الحكومات بمحاولة احتواء الفيروس، عن طريق إغلاق أجزاء من الاقتصاد، الأمر الذي كانت معه التكلفة الاقتصادية هائلة، نتيجة فقد العديد لوظائفهم وتدمير تريليونات الدولارات من ثروات البورصة، الأمر الذي أدى إلى ركود اقتصادي كبير، وهبوط أسعار الأصول، توقعات مالية غير مؤكدة [4]. وبالتالي أصبحت بعض قطاعات الأعمال مديونة وغير قادرة على سداد أقساط قروضها الرئيسة، أو فوائدها نتيجة تأثرها بفيروس كورونا، حيث توقفت إيرادات الشركات، مما أثر على الأرباح المحققة ورأس المال، وفي النهاية على الملائمة المالية لذلك، خلال هذه الجائحة يجب على البنوك أن تكون أكثر صرامة في الموافقة على المقترضين[25].حيث إن الوباء غير كلا جانبي المعادلة، من خلال إبطاء نمط نمو الائتمان حيث لن تكون البنوك مرتاحة للإقراض في وقت الأزمة أو سينخفض الطلب على الائتمان عندما لا يبدو الأداء الاقتصادي كالمعتاد، وعلى الجانب الآخر يتم الطعن في أنظمة البنوك المستقرة بسبب الطلب اللاحق من المقترضين للبنوك للتنازل عن أو خفض سعر القروض[17]. مع الأخذ في الاعتبار أن يمكن أن تهدد بشكل كبير أداء البنوك في البلدان النامية وبقائها ونموها، لاسيما في تلك التي تلعب فيها البنوك دورًا مهمًا في الاقتصاد.

فقد أدى الإغلاق إلى توقف لأنشطة معظم المشروعات، فقد تم تخفيف عبئ الأعمال من عمالة وتناوب العمل، لكي يؤدي إلى تخفيف عبء العمالة، وأن المشروعات التي كانت قادرة على الصمود، وهى الرعاية الصحية وتقديم الخدمات، فهي كانت أكثر مرونة وقدرة على الصمود، بينما المشروعات العاملة في مجال السياحة والضيافة والكافيهات والحضانات فكانت أكثر عرضة حيث تسبب ذلك بإغلاق تلك المشروعات، وذلك لعدم مقدرتهم بسداد أجور العمالة أو سداد القيمة الإيجارية، مما توجب على بعض المشروعات تغيير أنشطتها.

فبعد زهاء أربعة أشهر من اكتشاف أول حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد والإعلان عنها، صنفت جائحة كورونا كواحدة من أسوأ الأزمات التي شهدها العالم في العصر الحديث وتبوأت مقعدها باستحقاق في قائمة الأحداث التي أدت إلى أكبر الهزات الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، كيف لا وقد تجاوزت الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة آثار أحداث كبرى تحولت إلى لحظات فارقة في التاريخ البشري الحديث كالكساد الكبير، والحرب العالمية الثانية، والأزمة المالية العالمية التي حدثت منذ أكثر من عقد.

ولعل الضرر الاقتصادي الذي أحدثه وباء كورونا في بضعة أسابيع تجاوز ما أحدثته الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على مدى ثلاث سنوات، وهو ما ينبئ بمرحلة صعبة على كل المستويات سيمرّ بها العالم في الفترة القادمة، وقد يمتد أثرها إلى ما بعد انحسار الوباء وسيحتاج العالم إلى سنوات للتعافي.

جائحة كورونا كانت إذا ولازالت عامة شاملة عابرة للقارات والقطاعات، فلم تكد تستثني بلدًا أو قطاعًا مخلفة حجمًا هائلًا من الخسائر، ولكن هناك إجماع واضح على أن أكثر من تضرر منها هو بكل تأكيد قطاع الشركات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة " المشروعات الصغيرة والمتوسطة " الذي يقبع الآن في عين العاصفة.

التركيز في بحثنا هذا على قطاع الشركات " المشروعات الصغيرة والمتوسطة " لم يأت من فراغ، فلا يخفي على أحد الأهمية الاستراتيجية لهاته الشركات في أغلب اقتصاديات العالم ، فهي تعتبر صمام الأمان ، وتمثل أكثر من90 % من الأعمال الاقتصادية المسجلة في العالم، وتوفر أكثر من 50 % من الوظائف فيه ، وتساهم بأكثر من 40 % من الناتج الداخلي الخام في البلدان النامية ، وهذه الأرقام مرشحة للارتفاع بقوة إذا أضفنا إليها القطاع الغير منظم ، أما في دول العالم الإسلامي فالشركات " المشروعات الصغيرة والمتوسطة " تكتسب أهمية أكبر، يترجم ذلك معدل 53,2 شركة لكل ألف ساكن وهو ما يمثل أكثر من ضعف المعدل العالمي المقدر بـ 25,2 شركة لكل ألف ساكن.

قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة في قلب الأزمة.

الضرر الذي لحق بالشركات" المشروعات الصغيرة والمتوسطة "تأتى أساسًا من الانكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب العالمي والمحلي على حد سواء جراء القيود المفروضة على السفر والتنقل ، بالإضافة إلى التحجير واسع النطاق المفروض بالقانون على الناس في أغلب الدول، وهو ما أدى إلى توقف كلي أو جزئي أنشطة نسبة كبيرة من الشركات " المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، عزز ذلك الهزات العنيفة التي ضربت سلاسل الإمدادات العالمية الضرورية لأي عملية إنتاج أو تصنيع أو تحويل، وبالتالي وجدت الشركات " المشروعات الصغيرة والمتوسطة " نفسها في صراع من أجل البقاء؛ فرغم تقلص نشاطها الاقتصادي فهي مطالبة أن تجد الموارد لتغطية مصاريفها التشغيلية الثابتة والمتغيرة من أجور وإيجارات ومصاريف متنوعة بالإضافة إلى ضرورة إيفائها بالتزاماتها تجاه المؤسسات المالية المقرضة دون نسيان الضرائب التي عليها دفعها؛ ولذلك يبدو الحل البديهي لكثير من الشركات هو اللجوء إلى تقليص المصاريف وذلك بالتخلي عن العمالة ، وهو ما يمكن أن يحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية حادة، خاصة وأن بعض خبراء الاقتصاد حذروا من فقدان العالم لأكثر من 25 مليون وظيفة والعدد مرشح للارتفاع إن تواصلت الجائحة وامتدت في الزمان والمكان.

وقد أظهر استطلاع للرأي أجرته مجموعة من الباحثين من جامعة Tsinghua University المرموقة في الصين على عينة متنوعة من الشركات "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" في ذروة انتشار الوباء أن أكثر من ثلث الشركات المستجوبة أقرّ بأنه لا يستطيع الاستمرار لأكثر من شهر في ظل تقلص النشاط الاقتصادي، في حين أقرت ثلث العينة بأنها لا تستطيع الاستمرار لأكثر من شهرين, وفي المقابل خلص الاستطلاع إلى أن 10 % فقط من الشركات المستجوبة يستطعن المقاومة لمدة 6 أشهر أو أكثر، وعلى ضوء هذه النتائج لنا أن نتخيل ماذا يمكن أن تكون النتيجة في البلدان النامية ذات الموارد المحدودة والنشاط الاقتصادي ضعيف الكفاءة مقارنة بالاقتصاد الصيني، ولنا أن نتخيل ماذا يمكن أن يكون حجم الضغط الاقتصادي والاجتماعي المتولد عن هذا الوضع ولنا كذلك أن نتساءل كيف ستتعامل الحكومات مع هذا الوضع في ظل شح الموارد عمومًا، وانعدام الخيارات، ووعي عالمي بأهمية دعم قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، لم يحتاج الوعي الجماعي العالمي وقتا ليتشكل وليفهم خطورة الوضع الآني والمستقبلي، ولذلك فقد هبت أغلب الحكومات في العالم إلى إطلاق برامج للتحفيز الاقتصادي كان نصيب الأسد فيها لقطاع الشركات " المشروعات الصغيرة والمتوسطة" وعززت الحكومات هذه البرامج بحزم متنوعة من الحوافز الجبائية والمساعدات المالية لهذا القطاع لحمايته وللحفاظ عليه وتمكينه من القيام بدوره المعهود في تعزيز النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية، وإلا فإن إعادة البناء قد يستغرق سنوات طويلة وصعبة للتغلب على آثار الإفلاس واسعة النطاق والبطالة المنجرة على ذلك.

وتراوحت أهم الإجراءات بين إعفاءات أو تأجيل للضرائب والأداءات وبرامج لتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر قابلة للتجديد، وبرامج تمويل الإقراض الميسر لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف، وبرامج ضمان التمويلات لتشجيع القطاع المالي على التوسع في التمويل خلال فترة الأزمة.

ولعل البيان الذي صدر عن القمة الاستثنائية الافتراضية لقادة دول مجموعة العشرين والذي عرج بوضوح على أهمية حماية ودعم قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة ضمن حزمة من التدابير الفورية والقوية معززة بدعم مالي جريء وكبير يقدر بـ 5 ترليون دولار أمريكي لدعم الاقتصاد العالمي، خير دليل على الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع وتمركزه في قلب معركة العالم ضد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لجائحة كورونا، حيث ترتب على أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة أن تداعيات فيروس كورونا قد ألقت بظلالها الوخيمة على الشركات الكبرى في العالم، وفي القلب منها المشاريع الصغيرة

والمتوسطة، وعلى الرغم من دعم الحكومات هذه المنشآت التي تعدها عصب الاقتصاد فإن الأثر كان عميقًا، وهو ما اضطر معه غالبية أصحابها إلى تغيير طريقة التفكير، وتأجيل كثير من الترتيبات الآنية ، كي يضمنوا البقاء أو على الأقل عبور الأزمة بأقل الخسائر.

ويجمع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أن الجائحة أضرتهم، وخفضت نسب مبيعاتهم، فهناك من اضطر لإغلاق مشروعه، لكنهم أيقنوا أن الأزمة عرفتهم معنى إدارة الأزمات، التي كانوا يسمعون عنها دائمًا، ولا يأخذونها على محمل الجد.

بدأ هؤلاء الرواد تغيير خططهم في الإدارة، من حيث مراجعة الميزانيات وترشيد التكاليف، وتحديد الإيجارات والموارد والعمالة والفواتير والمصاريف الإدارية وتكلفة البرمجيات، والقضاء على الهدر وتأجيل المتطلبات غير الضرورية، وأصبحت خطط إدارة الأزمات على رأس أولوياتهم المستقبلية التعايش مع الأزمة.

فرضت جائحة كورونا على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ظروفا "تعجيزية" تطلبت معها ضرورة البحث عن بدائل للحفاظ على رؤوس أموالهم، في ظل تداعيات كبيرة لتراجع المبيعات والإيرادات.

المشروعات العمود الفقري للاقتصاد المصري، لكنه يواجه تداعيات متعددة جراء جائحة كورونا، نتيجة لضعفها وعدم قدرتها على المقاومة، وهي تداعيات تزيد وتيرتها وقوتها باستمرار الجائحة في مصر.

وتشير الدراسة إلى أن تداعيات كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبدأ بضعف الإمدادات وانخفاض حجم الإنتاج والمبيعات وحدوث الارتباك والتعثر المالي وفقدان قوة العمل، وقد تمتد للإفلاس والإغلاق الكامل.

وقالت الدراسة الحكومية، إن أزمة كورونا تعد أزمة كاشفة لمدى التعقيدات التي يمكن أن تواجه التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربما بعض المشروعات الكبيرة في القطاع غير الرسمي، الذي يعمل به نحو 8.2 مليون فرد، بينهم 68% يعملون في منشآت غير رسمية، و22% في منشآت رسمية، و10% يعملون بالبيع الآجل ومايشبهه.

دور البنك المركزي والجهات الحكومية ومؤسسات التمويل في مواجهة هذه الأزمة

قام البنك المركزي في مايو 2021 بإصدار تعليمات وإجراءات للحد من آثار فيروس كورونا المستجد وهي كالتالي

تخفيض أسعار العائد لتحفيز الاقتصاد على النمو.

في ضوء التطورات والأوضاع العالمية وبهدف التحرك للحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد المصري منذ إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني، فقد قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة أساس، ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسة عند مستوى 25,9% و25,10% و75,9%على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوي 75,9% وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكفائه.

وقد تم خفض الأسعار مرتين على التوالي في سبتمبر ونوفمبر 2020 ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسة إلى 8.25.% و9,25% و8.75% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75%.

تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد.

تم تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي وهكذا الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد، على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية إلي سيتحملها والمترتبة على التأجيل.

بعد إنهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية في سبتمبر 2020، وبهدف استمرار دعم العملاء الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية حيال الأزمة الحالية، تم إلزام البنوك بما يلي

تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع كافة العملاء وفقًا للتدفقات النقدية المستقبلية لهم على أن تتماشى مع قدرتهم على السداد.

إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول إلى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية على السداد مع إعطاء عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خال الفترة السابقة وذلك وفقًا لبدائل محددة.

في حالة إعادة هيكلة المديونية والانتظام في السداد دون وجود صعوبات مالية لدى العميل، فيعد ذلك مؤشرًا من مؤشرات الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية.

دراسة وتحليل المخاطر الكلية المصاحبة للأزمة الحالية، وإجراء اختبارات تحمل لتحديد تأثرالأزمة على المحفظة الائتمانية، ووضع خطط للتعامل مع أية خسائر محتملة.

كما أعلن البنك المركزي، عن قرار بتأجيل أقساط الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، وتأجيل خصم أقساط القروض الممنوحة للأفراد لمدة 6أشهر وأيضًا تأجيل مستحقات بطاقات الائتمان 6 أشهر.

الدور الذي لعبته مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مواجهة هذه الأزمة.

في ظل الأزمة العالمية التي يعيشها العالم اليوم بسبب فيروس كورونا والإغلاقات التي رافقت الحجر المنزلي والتي قامت بها العديد من الدول، وتوقف القطاعات الاقتصادية عن الإنتاج، نتوقف اليوم عند موضوع التمويل الأصغر والدور الذي يمكن له أن يؤديه للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب بها هذا الفيروس، فالاهتمام بالتمويل الأصغر يعد كخط تمويلي مواز ومكمل لما تقوم به المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجهاز المصرفي ويساعد على تقاسم المسؤولية الاجتماعية مع هذه البنوك تجاه المجتمع وأفراده ممن هم بحاجة للأخذ بأيديهم للقيام بنشاطاتهم الاقتصادية التي تحقق لهم دخلًا يمنحهم ولو الحد الأدنى الذي يضمن لهم عيشًا ميسورًا وكريمًا.

الاهتمام بالجانب الإنساني الاجتماعي يعزز الجانب الاقتصادي لأفراد المجتمع في ظل هذه الجائحة ويعمل على تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود الذين تضرروا بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الأزمة، ومراعاة ظروفهم الاقتصادية المتمثلة في زيادة الأعباء الاقتصادية والاستهلاكية لهم.

فمؤسسات التمويل الأصغر تخدم 140 مليون شخص من منخفضي الدخل في العالم من خلال خدمات الادخار والائتمان، وذلك وفقًا لبيانات ميكس، وقد بلغت حوافظها الائتمانية بحلول عام 2018 نحو 124 مليار دولار، وتشكل النساء 80% من عملائها، ويعيش65% منهم في المناطق الريفية، وهؤلاء من بين أشد الشرائح فقرًا وضعفًا في العديد من المجتمعات، في الوقت الذي تلعب فيه مؤسسات التمويل الأصغر دورًا مهما في دعم الأنشطة المدرة للدخل على الفقراء، فقد قامت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وفقًا لمبادرة البنك المركزي بإعفاء العملاء من الفائدة وأيضًا قد تم عمل ترحيل لأقساط العملاء المتعثرين ماليًا لحين حل الأزمة ونشاط المشروع مرة أخرى وقد تم إعطاء ميزات للعملاء، وقد تم تفعيل الدفع الإلكتروني عبر منافذ الدفع المنتشرة عن طريق شبكات الدفع الإلكتروني ولم يقتصر على ذلك بل تم القيام بالعمل على استثناءات للحلات المتضررة ونشاطها متوقف حيث إن تم تأثر بالأكثر في ظل هذه الأزمة الكافيهات والحضانات، فكانوا أكثر عرضة للتأثر بالأزمة والأمر إلى أدى إلى إغلاق الأنشطة. ويساهم جهاز تنمية المشروعات في التخفيف من حدة الفقر وتحسين المستويات المعيشة للأسر والمجتمعات الفقيرة من خلال دعم أنشطة التمويل متناهي الصغر على المستوى القومي، حيث يتوسع في تقديم التمويل للعملاء من محدودي الدخل بكافة محافظات الجمهورية لمساعدتهم في إقامة أنشطة متناهية في الصغر مولدة للدخل في المجالات الزراعية، والخدمية، والإنتاجية والحرفية والتجارية، ويهتم الجهاز كذلك بمساندة الجمعيات والمؤسسات والجهات الوسيطة الشريكة المعنية بممارسة هذا النوع من النشاط إذ يعمل على تطوير قدراتها المالية والفنية والإدارية والمؤسسية؛ لتمكينها من توفير خدمات للتمويل متناهي الصغر بكفاءة وفاعلية واستهداف أكبر قاعدة من العملاء في المحافظات والقرى والنجوع النائية وذلك لمجابهة هذه الأزمة. وأيضًا ساهمت مؤسسات التمويل متناهي الصغر في ظل هذه الأزمة متمثلة في مؤسسة جمعية رجال أعمال إسكندرية لما بذلته واستمرت في إمداد المشروعات بالتمويل لدفع عجلة التنمية وللتغلب على الأزمة.

3. النتائج

توصلت الدراسة إلى

التعرف على واقع قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية ودورها في الاقتصاد المصري وشدة احتياجها للدعم والمساندة في ظل جائحة كورونا من كل من الجهات المصرفية.

التعرف على الدور الذي قام به البنك في مواجهة هذه الجائحة وما قامت به جمعيات متناهية الصغر والدور الذي لعبته في مواجهة الجائحة.

أوضحت أن الوباء كان له تأثير سلبي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونظرًا لأن قطاعات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تعد محركًا رئيسًا للاقتصاد وهي واحد ة من المجالات الأسرع نموًا والتي تعزز نمو الاقتصاد وتساعد في التنمية.

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا في خلق فرص العمل في السوق.

3.5 تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العوامل التي تقوم الحكومة بالتركيز عليها للمساعدة في تعزيز اقتصادها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأمر الذي جعل كل الجهات المعنية من قبل الحكومة من خلال القفائل الصحية والترشيد ووضع قوانين لتخفيف الأعباء المحملة على المشروعات قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفوائد بالبنوك، والسماح بتسهيل إجراءات السداد القروض، وتم إعطاء فترات سماح للممولين، وقامت أيضًا الجمعيات والمؤسسات التمويل متناهي الصغر بالقيام بالترحيل المشاريع الصغيرة لتحسن الظروف ولمساعدة أصحاب المشروعات على تخطي الأزمة، وقد تم تفعيل السداد والدفع الإلكتروني.

4. المناقشة

إن الباحث في هذا الجزء من الورقة البحثية توصل بعد مقارنة الاستنتاجات بالدراسات السابقة وجود تشابهات حيث أن معظمها تقف عند منتصف عام 2020 وفى حالة وجود حالة عدم اليقين بشان استمرار الوباء وأيضا قد تشابهت بوضع عدم

استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذة الجائحة وقد ركزت معظم هذه الدراسات على مجموعة محددة من المؤشرات الاقتصادية وقد تمت التركيز على أثار أزمة كورونا بشكل خاص ولم تتطرق انه يوجد مؤثرات أخرى للأزمة او تاثيرات أخرى تقوم بالتأثير على المشروعات المتوسطة والصغيرة وهذا ما تم في الدراسات السابقة التي تم تناولها بالورقة البحثية

وأيضا بعد الاختلافات حيث قامت كل دراسة بتحليل الأزمة من وجهة نظر مختلفة عن الأخر حيث كل دراسة تطرقت الى قطاع مختلف عن الأخر ولاكن الأزمة تفوق ذلك بل تشمل جميع القطاعات

حيث أكدت دراسة على60 % من الشركات التي خضعت للدراسة تأثرت اقتصاديا بسبب الوباء بشدة برغم تأثر المشاريع الصغيرة في كل دول العالم وان لتدابر احتواء الفيرس مثل عمليات الأغلاق والحجر الصحي تداعيات مدمره على العمليات التجارية وأن درجت التأثير تختلف حسب حجم الشركة

واخرى وتوصلت الدارسة أنه في حالة استمرارية الإجراءات الحكومية والأغلاق لمده سته أشهر إضافية فإن ثلاث ارباع الشركات ستخرج من سوق العمل خلال فترة شهر الى ثلاث أشهر، وسيؤدي ذلك الى خسارة 8.3 مليون عامل لوظائفهم مؤقتاً بينما سيفقد 6.0 مليون عامل وظائفهم بشكل كامل، و75% من هؤلاء الموظفين يعملون في قطاع الخدمات.

الأمر الذي ادى الباحث للتوسع في نطاق بحثه عن تأثير الأزمة على المشروعات المتوسطة والصغيرة من حيث الأداء والاستدامة ونسب السيولة.

5. الاستنتاج

يستنتج الباحث في ضوء الدراسات السابقة وتحليلها ومعرفة التشابهات والاختلافات وفى تفسيره في الورقة البحثية وعرضة لأهمية المشروعات وتأثرها بالأزمة حيث تم التوصل الى ان الأزمة تم تأثيرها سلبا على أداء الشركات المتوسطة والصغيرة وأيضا على استدامتها وبالتالي على نسبة توفر السيولة حيث أن معظم المشروعات المتوسطة والصغيرة في ظل الأزمة تمت إيقاف أنشطتها لحين تحسن الوضع

وأيضا من خلال الورقة البحثية يتضح أن للأزمة دور وتأثير كبير في استمرارية المشروعات المتوسطة والصغيرة وان من خلال البحث والاستنتاجات تبين أنه يوجد قطاعات لم تتأثر بنسبة كبيرة وان نسبة التأثير على المستوى العام تصل الى 25% وقد تم تزايدها وتم الرجوع تلقائيا في ظل تحسين الوضع ومن خلال الدعم من قبل الجهات الحكومية والمصرفية من خلال التمويل طويل الأجل

ويرى الباحث أنه في ظل كل ذلك ومع نماذج التنبؤ الكثيرة فإنها حالات التوقع بما وصلت به البلاد في ظل هذة الجائحة وذلك ليس على نطاق مصر بحسب بل على مستوى العالم ككل أي أنه في حالة ثبات الظروف يمكن في هذا الوقت بالتنبؤ الصحيح ولاكن في هذه الظروف التي سادت العالم لم يتوقع أو يتنبأ أحد بهذه الأزمة

6. التوصيات والدراسات المستقبلية

بناء على ما سبق فقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها

تشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات، بل والتوسع فيه بشكل أكبر بحيث يتم تمكينه من الاستمرار، وبالتالي سداد ما عليهم من التزامات.

على الحكومة العمل على إيجاد خطط استراتيجية، لمساعدة هذه المشاريع في البقاء من خلال القروض الميسرة والدعم المادي.

البنك المركزي عليه دور كبير في القيام بتخفيض أسعار الفائدة وإلزام الجهات المصرفية بذلك.

قيام أصحاب المشاريع بالبحث عن خلق أماكن تسويقية غير تقليدية واستخدام التواصل الاجتماعي.

أنه لابد من وضع قاعدة بيانات موسعة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وتوفير البيانات التفاعلية، وفتح قنوات اتصال مع الحكومة لمعرفة الأزمات التي تواجهها، والمقترحات بشأن إيجاد طرق فعالة لمواجهتها، بعيدًا عن الاتجاه للدعم المالي.

الدور الفاعل للدولة لايجب أن يقتصر على الدعم المالي بل يشمل ترابط المشروعات بينها وبعضها، وترابطها مع باقي القطاعات في الاقتصاد الرسمي وقطاعات التصدير، ويجب أن يتم الدعم بشكل متناغم في كافة الاتجاهات.

يمكن إثبات صحة فرضية الدراسة، حيث كانت لأزمة كورونا تأثير سلبي على المشروعات الصغيرة وعلى الاقتصاد المصري وإن كان وضع الاقتصاد أفضل من غيرة في العديد من الاقتصاديات النامية، ومن عوامل صمود المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنوع الأنشطة وكذلك بسبب فضل دعم الحكومة والجهات المصرفية والبنك المركزي ومشاريع تمويل المتناهي الصغر.

أنه في ظل كل ذلك ومع نماذج التنبؤ الكثيرة فإن حالات التوقع بما وصلت إليه البلاد في ظل هذه الجائحة ليست على نطاق مصر فحسب بل على مستوى العالم ككل أنه في حال ثبات الظروف يمكن في هذا الوقت التنبؤ الصحيح، ولكن في ظل هذه الظروف التي سادت العالم لم يتوقع أو يتنبأ أحد بهذه الأزمة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

[1] بيان من وزارة التخطيط 27 يونيو (2021)

[2] دهشان، متولي. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة البحوث القانونية والأقتصادية، العدد 76، ص - ص 84-111، يونيو 2021.

[3] عريقات، محمود. المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مواجهة جائحة كورونا. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، عدد خاص، ص407, 2020.

[4] عواد رانيا، جابر عمر. واقع المشاريع الصغيرة في ظل حالة الطوارىء جائحة كورونا COVID-19. جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، عدد 34، ص35-46، 2021.

[5] نبيل، مروة أحمد. دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة للشباب. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، ع8، ص ص207-230 ،2019.

[6] ابراهيم، احمد حسن. ورقة عمل حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، الحوار المتمدن، العدد 6403 ،2019.

[7] عباس، جيهان عبد السلام. دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة. مؤتمر الكلية، القاهرة، مجلد 40، ص-ص 201-236, 2020.

[8] أبو حمور. المعايير المستخدمة للتميز بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة. القاهرة، ص ص 80-81, 1989.

[9] العزلي، نارمين إبراهيم موسي. دراسة الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة على تنمية القرية المصرية. رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، القاهرة، ص 68, 2008.

[10] السيد، فاطمة جلال. دور الصناعات الصغيرة في تحقيق تنمية اقتصاديات الدول النامية خاصة في مصر. رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ص54, 1994.

[11] كتاب الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال صادر عن المركز القومي للبحوث، مركز التدريب وتنمية القدرات.

[12] المرصد الأوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (2020).

[14] السيد فتحي. الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص 15-45.

[15] الضمور، لمياء بوسف إبراهيم. آليات دعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية المستدامة في الأردن الدور المعدل للحاكمية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، مسترجع من ص1-210، 2018.

[16] دردير‌ة، صالح يوسف. دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، لبيا، ص2، 2005.

[17] عبود، سحر. دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا. معهد التخطيط القومي، القاهرة، مج 28، ع 2 صفحة 7-50، 2020.

[18] ضو البيت، عثمان يعقوب محمد (2004. الصناعات الصغيرة في السودان، مجلة جامعة أم درمان الأسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، ع7 من 184-207, 2004.

[19] تعليمات وإجراءات البنك المركزي المصري للحد من أثار فيروس كورونا COVID-19 المستجد، ديسمبر (2020)، متاح على الرابط التالي. https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx

[20] عويس، راوية عبد القادر. المشروعات الصغيرة أثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجا. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس كلية التجارة بالإسماعلية، القاهرة، عدد1 من 60-107، 2016.

[22] محمود، سالي محمد فريد. تداعيات كورونا19-COVID على العوائد المصرية من النقد الأجنبى. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، مج 28 عدد خاص، صفحة 155-176، 2020.

English references

[21] June, L. (2020). Ministry of planning and economic development, regional program policy note Vole (10), No. 9, u's, pp. 1-10.

English abstract

Article

The Impact of the Corona Pandemic (COVID-19) on the Continuity of Small Development (Theoretical Study)

Nader Fawaz*, Hind Al-Bandary

Department of Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Tanta University, Gharbia 31521, Egypt

*Corresponding author: Naderaba@yahoo.com

Abstract

The aim of this study is to identify the realities of the SME sector and its role in the Egyptian economy and the severity of its need for support and support in light of the COVID-19 pandemic. The world is experiencing a grinding crisis that has not been witnessed in a long time, including the global financial crisis of 2008, where SMEs serve as the backbone of the Egyptian economy. The impact of the COVID-19 pandemic on projects in Egypt is expected to be multiplied especially because of its weakness, weak resilience and constantly strengthened by the pandemic in Egypt and the world. These repercussions result in weak supplies, reduced production and sales, confusion, financial faltering, and loss of workforce and may extend to bankruptcy and total closure. The results have found that the epidemic has had a negative impact on SMEs and since the SME sector is a major driver of the economy that promotes the growth of the economy and helps with development. The Government, the banking and financial sectors, and microfinance agencies have helped SMEs to overcome the crisis.

Keywords: Coronavirus crisis, small medium enterprises, continuity.